

تحرك عاجل

إرجاء محاكمة صحافيين إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2016

أرجأت محكمة الاستئناف بمسقط، حتى 12 ديسمبر/كانون الأول، موعد إصدار قرارها بشأن قضية صحافي جريدة "الزمن" الثلاثة إبراهيم المعمرى ويوسف الحاج وزاهر العبري. إذ أنهم يواجهون عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى ثلاثة أعوام، وإذا ما تم سجنهم، فسوف يُعتبرون سجناء رأي.

مثل الصحافيون العمانيون الثلاثة: إبراهيم المعمرى، ويوسف الحاج، وزاهر العبري، بصحيفة "الزمن" اليومية، والمُعلّقة حالياً، أمام "محكمة الاستئناف" بمسقط، عاصمة عمان، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، حيثما كان من المتوقع أن تُصدر المحكمة حكمها النهائي، إلا أنها قد أرجت قرارها إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، وذلك لاقتراب الاحتفالات باستقلال عمان وبعيد ميلاد السلطان. وقد استندت محاكمة الصحافيين إلى تُهم متعددة ذات صياغة مُبهمة، لا ترقى إلى أن تكون جرائم جنائية مُعترف بها دولياً. كما قد رفضت "محكمة الاستئناف" بصورة جائزة طلبهم باستدعاء شهود بعينهم، من بينهم نائب رئيس محكمة عمان العليا، وقد منعتهم كذلك من الاطلاع على معلومات تتعلق بدفاعهم. وقد حاججوا أثناء المحاكمة بأن وكلاء الادعاء لم يقدموا أدلة تدعم التُّهم الموجهة ضد الصحافيين.

في 26 سبتمبر/أيلول، حكمت المحكمة الابتدائية، بمسقط، على رئيس تحرير صحيفة "الزمن" إبراهيم المعمرى، ونائبه يوسف الحاج، بالسجن لمدة ثلاثة أعوام وبدفع غرامة مالية، لاتهامهما بـ"النيل من هيبة الدولة"، وغير ذلك من تُهم ذات صياغة مُبهمة مشمولة بقانوني عمان المتعلقين بالجرائم الإلكترونية، وبالمطبوعات والنشر. وقد حُددت كفالتهم المالية بمبلغ 50,000 ريالٍ عماني (حوالي 130,000 دولارٍ أمريكي) لكلٍ منهما، إذا ما اعتزما استئناف الأحكام الصادرة بحقهما. كما قد حكمت على الصحافي زاهر العبري بالسجن لمدة عام واحد بتهمة إساءة استخدام شبكة المعلومات. وفي اليوم ذاته، أيدت المحكمة أمراً كانت قد أصدرته الحكومة بإغلاق صحيفة "الزمن" بصورة نهائية. وكانت قد بدأت محاكمة الثلاثة صحافيين أمام "محكمة الاستئناف" في 10 أكتوبر/تشرين 2016. ثم أمرت المحكمة بالإفراج عن إبراهيم المعمرى ويوسف الحاج، بعدما خفضت كفالة كلٍ منهما إلى 2000 ريالٍ عماني (حوالي 5,200 دولار



أمريكي)، بينما قد أُفْرَجَ عن زاهر العبري بالفعل في 22 أغسطس/آب 2016، بكفالة مالية قدرها 1000 ريالٍ عمانيٍّ (حوالي 2,600 دولار أمريكي)، إلى حين استئناف الحكم بحقه.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- دعوة السلطات العمانية إلى أن تعمل على إلغاء الإدانات الجائرة الموجهة إلى إبراهيم المعمرى، ويوسف الحاج وزاهر العبري، حيث تجري معاقبة الثلاثة لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير؛ وإذا ما سجنوا، فسيُعتبرون سجناء رأي؛
- حثُّ السلطات على أن تحترم الحق في حرية التعبير وأن تحميه، بما يتضمن ذلك من إلغاء كافة القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية لهذا الحق، أو تعديلها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 30 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

وزير العدل

معالي الوزير الشيخ عبدالملك الخليبي

وزارة العدل

ص.ب 354 روي، الرمز البريدي 112

مسقط، سلطنة عُمان

تويتر: @moj_gov

وزير الداخلية

معالي الوزير السيد حمود بن فيصل بن سعيد آل بوسعيدى

وزارة الداخلية

ص.ب 127، روي، 112

مسقط، سلطنة عُمان

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

د/ عيسى بن سعيد سليمان الكيومي

يُرجى مَلاً الاستمارة على الموقع الإلكتروني:

http://www.ohrc.om/website_complaintsadden.php?language=en

مسقط، سلطنة عمان

فاكس: +96824218906

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 206/16، ولمزيد من المعلومات، أنظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde20/4976/2016/en/>

تحرك عاجل

إرجاء محاكمة صحافيين إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2016

معلومات إضافية

في سبتمبر/أيلول 2011، أصدرت محكمة ابتدائية حكماً بالسجن لمدة شهرين بحق إبراهيم المعمري، وأمرت بتعليق نشاط صحيفة "الزمن" لمدة شهر واحد، بعد نشرها، في مايو/أيار 2011، مقابلة أجريت مع أحد موظفي وزارة العدل، الذي اتهم بدوره وزير العدل بالتزوير المهني. وفي يناير/كانون الثاني 2012، أيدت محكمة استئناف الحكم، ولكنها لم تنفذه، فقد نشرت الصحيفة اعتذاراً رسمياً قبل استئناف الحكم.

في 28 يوليو/تموز 2016، استدعى الأمن الوطني العماني إبراهيم المعمري، ثم ألقى القبض عليه، وذلك عقب نشره لمقال في 26 يوليو/تموز 2016، يتهم فيه رئيس محكمة عمان العليا، ورئيس مجلس القضاء، بالتدخل لإيقاف أحكام المحاكم لصالح مسؤولين ذوي نفوذ. وقد وُجّهت إليه تهمة "الإخلال بالنظام العام" ونشر تفاصيل قضية أحوال مدنية" المشمولتان بالمادتين 25 و 29 من قانون المطبوعات والنشر لعام 2016، التي يُعاقب عليها بالسجن لمدة قد يصل إلى عامين مع دفع غرامة مالية؛ ويواجه كذلك تهمةً "بالنيل من هيبة الدولة ومكانتها"، المنصوص عليها بالمادة 135 من "قانون العقوبات" العماني، و"نشر موادٍ من شأنها الإخلال بالنظام العام"، المنصوص عليها بالمادة 19 من القانون الخاص بالجرائم الإلكترونية.

كما قد أُلقي القبض على زاهر العبري في 3 أغسطس/آب 2016، بعد تعليقه على احتجاج إبراهيم المعمري عبر موقع تويتر. أما يوسف الحاج، فقد قُبض عليه في 9 أغسطس/آب 2016، عقب نشره لسلسلة من المقالات، استندت إلى مقابلات حصرية أجريت مع نائب رئيس "محكمة عمان العليا"، حيث أكد ما أثير من مزاعم الفساد في المقال الأول الذي نشره إبراهيم المعمري. وفي اليوم ذاته، أمرت وزارة المعلومات بإغلاق الصحيفة، وموقعها الإلكتروني الإخباري.

وقد عانى يوسف الحاج ضيقاً في التنفس، وأصيب بنوبات ربو متكررة، فضلاً عن أنه كان يعاني انزلاقاً غضروفياً في ظهره، مما تسبب له بألمٍ شديد. وقد أُضرب عن الطعام لبضعة أيام، احتجاجاً على عدم كفاية الرعاية الطبية التي كان يحتاجها. كما قد أُودع، بين 20 و25 سبتمبر/أيلول 2016، بـ"مستشفى شرطة عمان السلطانية" بمسقط بسبب سوء حالته الصحية، ثم أُعيد بعد ذلك إلى السجن.

وخلال فترة سجن الصحافيين الثلاثة، احتُجزوا بالحبس الانفرادي داخل زنازين بلا نوافذ. وقد التقوا بمحاميم للمرة الأولى في 15 أغسطس/آب 2016، حينما بدأت محاكمتهم أمام المحكمة الابتدائية. على إبراهيم المعمرى، ونائبه يوسف الحاج، في 26 سبتمبر/أيلول 2016، بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وبدفعهما غرامة مالية، وقد حُددت كفالتهم المالية بمبلغ 50,000 ريالٍ عماني (حوالي 130,000 دولارٍ أمريكي)، إذا ما اعتزما استئناف الأحكام الصادرة بحقهما. كما قد صدر بحق زاهر العبري حكمٌ بالسجن لمدة عام واحد، ودفع غرامة مالية. وقد بدأت محاكمة الصحافيين الثلاثة أمام "محكمة الاستئناف" في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016، وقد أمرت المحكمة بالإفراج عن إبراهيم المعمرى ويوسف الحاج، بعد تخفيض كفالة كلٍ منهما إلى 2000 ريالٍ عماني (حوالي 5,200 دولارٍ أمريكي). وبعد جلسة الاستماع للاستئناف التي انعقدت في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، حددت المحكمة يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، موعداً لإصدار حكمها النهائي.

وفي مارس/آذار 2016، رفضت حكومة عمان توصيات دعت إلى ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، من بينها توصية دعت إلى دعم منظمات المجتمع المدني، جاءت عقب "الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة". وقد قبلت عُمان جزئياً بتوصيات بشأن مراجعة القانون الحالي الذي لا يوفر الحماية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

الاسم: زاهر العبري، ويوسف الحاج وإبراهيم المعمرى

النوع: ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم: UA 206/16 رقم الوثيقة: MDE 20/5148/2016 عمان بتاريخ: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016